مناقشة آلية توزيع المشتقات النفطية في المحويت

المحويت/ سبأ

ناقش اجتماع اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة توزيع المشتقات النفطية والغاز بالمحويت برئاسة المحافظ أحمد علي محسن، المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية توزيع المواد النفطية بالمحافظة.

واستعرض الاجتماع دور المجالس المحلية للمديريات في عملية التوزيع لهذه المواد وإيصالها للمواطنين بيسر وسهولة وكشف المتلاعبين بالأسعار وإحالتهم إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وفي الاجتماع أكد محافظ المحويت ضرورة إشراك ممثلين عن المجتمعات المحلية والمنظمات المدنية للعمل ضمن هذه اللجان المشكلة بالمديريات لتتولى عملية الإشراف والبيع لأنواع المشتقات النفطية التي يتم تزويدها لمحطات الوقود.

تصدير ٤,٥ ألف طن من الأسماك والأحياء البحرية عبر ميناء عدن

عدن- سبأ

صُدرت عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال النصف الأول من العام الجاري ٤ آلاف و ٥٠٠ طن من الأسماك والأحياء البحرية بقيمة مليار و ٩٣٨ مليون ريال .

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن الصادرات السمكية شملت أسماك الشمد والقرش والجمبري التي تم تصديرها إلى الأردن ولبنان فيما تم تصدير اسماك العيد والكمل والشروخ والباغه إلى فرنسا وايطاليا واسبانيا .

وذكر هادي أن مكتب الثروة السمكية تلقى عرضا من الشركة الايطالية لاستيراد وتسويق اسماك القد والجدب إلى الأسواق الأوروبية كوسيط تجاري عالمي لتسويق الأسماك اليمنية إلى أسواق أوروبا ابتداءً من شهر يوليو الجاري وبمعدل ٨٠٠ طن شهريا .

تقرير اقتصادي يؤكد أهمية تحفيز القطاعات الانتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

كتب/محمد راجح

دعا تقرير اقتصادي حديث إلى ضرورة تحفيز القطاعات الانتاجية وتنمية القطاعات الواعدة ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد التقرير حاجة الاقتصاد اليمني للدعم والمساندة خلال الفترة الراهنة التي تمر بها اليمن وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية والتنموية وما ألحقته من أعباء باهظة في الاقتصاد الوطني.

مشدداً على أهمية اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الواعدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وأشار التقرير إلى ضرورة تحفيز الاستثمار في مجال الصناعة والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية بنسبة (٦٣٪).

وطبقاً للتقرير الذي نشرته صحيفة الثورة فإن عملية المحافظة على معدلات نمو حقيقية مرتفعة، تتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة إيرادات الاقتصاد الوطني، والعمل على تنمية القطاعات الواعدة وتأكيد المساهمة الاستثمارية الواسعة في تلك القطاعات، لما من شأنه توفير فرص عمل والحد من البطالة والفقر.

وتتضمن هذه الإجراءات - حسب ما يشير إليه التقرير - الحد من المعوقات والتحديات التنظيمية والمؤسسية التي تواجه الأداء الاقتصادي الكلي والأداء القطاعي، وذلك باستكمال تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي تبنتها الحكومة في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات، وبما يسهم في تلبية متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة.

كما تتطلب عملية المحافظة على معدلات نمو حقيقية ومرتفعة، زيادة الإنفاق الاستثماري العام وتحسين البنية التحتية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

ويذكر التقرير أهمية تحفيز الاستثمار في مجال الصناعة من خلال ربط الحوافز والمنح التي تعطيها الحكومة، بصناعات تتمتع بمزايا عديدة، مثل ارتفاع المكون لتكنولوجي، وارتفاع نسبة ما تصدره من إنتاج إلى الخارج.

ويتطرق التقرير إلى ضرورة تعزيز علاقات التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبصورة تسهم في استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها القطاعات الاقتصادية، وبالذات القطاعات الواعدة من خلال إيجاد آلية للترابط في إطار واحد بين الوحدات الإنتاجية ذات الأنشطة السلعية والخدمية والهيئات المساندة، سواءً الحكومية أو المالية أو البحثية.

كما تتضمن الإيرادات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية على وجه الخصوص، لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الاستيراد للسلع الغذائية، بالإضافة إلى أهمية تشجيع أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والمعادن في مناطق جديدة، والترويج للاستثمار في المناطق التي أثبتت المسوح الجيولوجية الأولية وجود كمية

وتعد تنمية القطاعات غير النفطية من الأهداف الرئيسية للخطط والاستراتيجيات التنموية المختلفة، نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحتلها تلك القطاعات في البنيان الاقتصادي اليمني، وما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف المخاطر والتحديات الناتجة عن الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للمالية العامة وللصادرات اليمنية.

ووفقاً للتقرير فإن هناك العديد من المعوقات التي تحد من النهوض بمستوى أداء القطاعات الاقتصادية الواعدة، منها : ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي، ووجود العديد من التحديات الهيكلية التي يعاني منها، بالإضافة إلى معاناة القطاع السمكي من معوقات عديدة أدت إلى تراجع شديد في إنتاجيته، منها : تخلف أساليب الاصطياد، وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، ومعوقات عديدة في مجال التصدير.

مطالبات بتحسين إدارة النفقات العامة وتفعيل الرقابة الداخلية

كتب/عبدالله الخولاني

أكد تقرير حكومي على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفؤة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية والإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة ودراسة جدوى إنشاء صندوق موازنة يمول من إيرادات النفط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ويخصص لتمويل عجز الموازنة العامة في حالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط .

مشددا على أهمية السياسات والإجراءات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام واحتواء النفقات الجارية تستمد أهميتها من الدور الهام الذي تؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية والتخفيف من الفقر. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إجراءات إعادة هيكلتها بما يؤدي إلى إعادة ترتيب جوانب ومجالات الإنفاق العام بخفض الإنفاق على المجالات والجوانب غير الضرورية والتي لا تحقق عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على المجالات والجوانب التي تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين مستواها وزيادة فاعليتها، وبالذات خدمتي التعليم والصحة، وكذلك توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي كما يمكن وضع إطار مالي يُمكن المؤسسات والشركات العامة من العمل على أسس تجارية، بما في ذلك وضع مؤشرات مستهدفة يساعد على تقييم أدائها سنوياً.

وطالب بإيجاد معالجات للوحدات الإدارية ذات الموازنات المستقلة شكلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتنشيط دورها في حفز النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. فالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات التابعة لوزارة الخدمة المدنية على سبيل المثال- يمكن لها من خلال مواردها المالية وأنشطتها الاستثمارية المساهمة بدور كبير في الاقتصاد الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لوزارة الأوقاف وتحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وبحيث يتم تحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (نصف كل سنة) بالإضافة إلى رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.

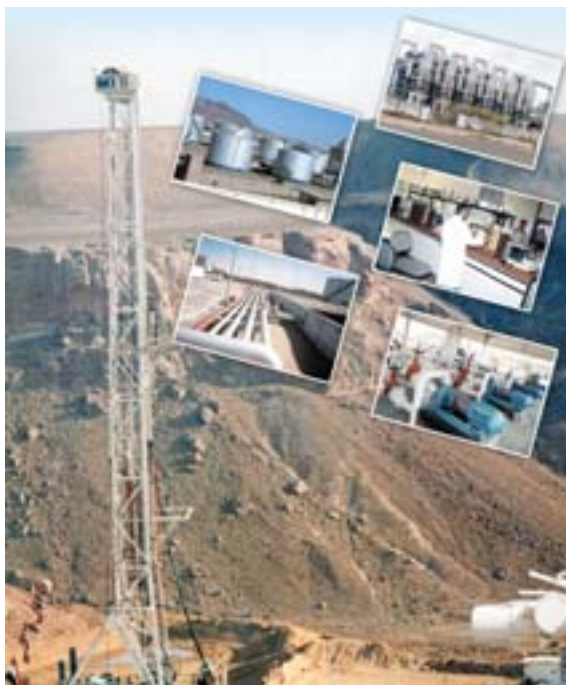

دراسة: إنشاء مؤسسات لإدارة موارد الزكاة والأوقاف والصدقات الجارية سيحقق فائدة كبيرة للاقتصاد اليمني

تقرير/أحمد الطيار

■ ،، كشفت دراسة اقتصادية مقارنة أن بإمكان اليمن الاستفادة من المقاصد الشرعية الواردة في الفقه الإسلامي في توزيع الثروة والدخل من خلال إنشاء مؤسسات للزكاة والأوقاف والصدقات الجارية وبإمكانها تحقيق نتائج اقتصادية كبيرة تعود على المجتمع بالفائدة وتعزز النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الفاعلة.

وأكدت الدراسة التي حملت عنوان "إعادة توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي،واعدها الباحث "محمد يحيى محمد الكبسي "والتي نال بموجبها درجة الدكتوراه من جامعة ملايا - (UM)كوالالمبور- ماليزيا ، أن الأرضية القانونية لإنشاء هذه المؤسسات موجودة في اليمن ، والتشكيلات المؤسسية الرسمية قائمة، ولكن الضعف حاصل في الأداء، وتحتاج إلى إرادة سياسية قوية من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات القائمة، وتطوير هيكل وطرق العمل لهذه المؤسسات وفق آليات حديثة، وسوف تحقق نتائج طيبة إذا تمّ الالتفات إلى هذه العقبات وتجاوزها .

وقد تركزت الدراسة حول عملية إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي شاملةً ارتباطاتها بمكونات النظرية الاقتصادية الإسلامية الأُخرى، مع مُقارنتِها بالنظريات الاقتصادية الوضعية في الجوانب الفكرية والتطبيقية، والختام ببحث جوانبها المعاصرة والسياسات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الشرعية لإعادة التوزيع، وهذا كله حتى تكونَ لَبِنَةً مساهمةً في اكتمال صياغة بنيان النظريةَ الاقتصادية الإسلامية، مَع دراسةَ إعادةَ التوزيعَ في حالةَ التجربة الماليزية خلال فترة ١٩٧٠م - ٢٠١٠م.

وبينت الدراسة أنّ الاقتصاد الإسلامي وإنْ كان يُقرُّ نتائج نشاط السوق الملتزمة بالشريعة فهو يلتَزم بالتدخل لمعالجة أي خلل من التوزيع الأولي من خلال عملية إعادة توزيع الثروة والدخل، ويأتي على رأس الأدوات والوسائل المباشرة التي يستخدمها الاقتصاد الإسلامي في إعادة التوزيع للزكاة و التي تُمثل الركن الثاني من أركان الإسلام، والتي ساهمت مع بقية أدوات إعادة التوزيع كالصدقات العامة والجارية (الأوقاف) والوصايا وغيرها من الأدوات في الحفاظ على كرامة المسلمين وإشباع حاجتهم، وبالتالي الحفاظ على الهوية الإسلامية على مر التاريخ الإسلامي في أحلك الظروف وأشدها، والتي لو طُبقت التطبيق الصحيح لغطت في الأحوال الاعتيادية الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع.

وبالدراسة التفصيلية لبقية وسائل إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي توصل الباحث إلى أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: وسائل إلزامية تعتمد على القرابة، أو على حقوق الجوار، أو على حقوق في المال نفسه، وعددها قرابة (١٥) وسيلة. ووسائل غير إلزامية (طوعية)، وتصل إلى (١٠) وسائل، وتتنوع بين التبرع بالعين والمنفعة (٦) وسائل، والتبرع بالمنفعة دون العين مؤقتًا، أو مع تسبيل العين (٣) وسائل، وتبرع بعد الموت وسيلة واحدة. ووسائل مرتبطة بولي الأمر (ممثل الدولة المسلمة)، وتصل إلى ١٢ وسيلة، وتُقَسَّم إلى وسائل جباية (تحقق منع تركز المال في فئة معينة) وعددها (٨) وسائل، ووسائل توزيع وصرف وعددها (٤) وسائل. ويصل عدد هذه الوسائل إلى قرابة (٣٧) وسيلة، وبالإضافة إلى الزكاة وزكاة الفطر والركاز يصل عددها إلى قرابة (٤٠) وسيلة مختلفة.

وأثبتت الدراسة أنّ بعض هذه الأدوات ما زال لها دور مهم في الوقت المعاصر، ولكن يوجد على شكل مؤسسات معاصرة، أو تجربة عصرية متكاملة استعانت بهذه الأدوات أو بأدوات جديدة تستند في عملها على صورة فقهية مشروعة، كما يسمح الاقتصاد الإسلامي بإيجاد صور حديثة لوسائل إعادة توزيع الثروة والدخل ما دامت لا تُخالف أصول الشريعة، وبالمقابل تُحَقِّقُ أهدافَ إعادة التوزيع، ويأتي في البداية مؤسَسة الزكاة، ثم مؤسسات أخرى كالوقف والتمويل الإسلامي وصناديق الضمان والرعاية الاجتماعي والضرائب، ومنها ما يُسمى آليات الإنفاق العام من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال السياسات المالية والاقتصادية كالدعم الحكومي للغذاء والعلاج والسكن وغيرها من الاحتياجات العامة، كما لا يعارض الاقتصاد الإسلامي عمل بعض المؤسسات الحديثة التي لها دور في إعادة التوزيع ما دامت ملتزمة بالصور الشرعية مبتعدة عن الصور المحرمة من التعامل بالربا والغرر والقمار مثل مؤسسات التأمينات الاجتماعية والتقاعد، ومؤسسات الإقراض الصغير والأصغر، وبنوك التسليف الاجتماعية والتنموية المتخصصة.

ومن خلال دراسة هذه المؤسسات المعاصرة في العالم الإسلامي عامة، وبشكل خاص في اليمن وماليزيا

خرج البحث بأنّ هناك تجارب رائدة، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة، كتجربة السودان والكويت في مؤسستي الزكاة والأوقاف، وأمّا اليمن فبالنسبة لمؤسسات إعادة التوزيع الشرعية فالأرضية القانونية موجودة، والتشكيلات المؤسسية الرسمية قائمة، ولكن الضعف حاصل في الأداء، وتحتاج إلى إرادة سياسية قوية من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات القائمة، وتطوير هيكل وطرق العمل لهذه المؤسسات وفق آليات حديثة، وسوف تحقق نتائج طيبة إذا تمّ الالتفات إلى هذه العقبات وتجاوزها.

المركزي البحريني يتوقع نموا اقتصاديا بمعدل ٣٪ في ٢٠١١م

□ دبي/ وكالات

نقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) عن محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج قوله ان من المتوقع نمو الاقتصاد البحريني بمعدل ثلاثة في المائة في ٢٠١١م، ونفى أن تكون الاضطرابات الاخيرة قد دفعت بنوكا أجنبية للخروج من البلاد.

وذكرت الوكالة أن المعراج قال في المقابلة ان البحرين لا تعتزم تغيير أسعار الفائدة، مشيرا الى أنها متماشية مع النشاط الاقتصادي في البلاد.

وقال محافظ المصرف المركزي "لا صحة لما نشر من شائعات تزعم خروج بنوك أجنبية من البحرين" وأكد أن "كبرى البنوك العالمية التي تتخذ من المملكة مقرا اقليميا لعملياتها تعمل بشكل طبيعي."

وأضاف "لقد قام المصرف بإصدار ثمانية تراخيص منذ مطلع العام الحالي وحتى الان. ونحن نتعامل بشكل إيجابي مع أي طلب يستوفي الشروط المطلوبة بدون أي تأخير."

وقتل أكثر من ٢٠ شخصا بينهم محتجون وأفراد أمن واعتقل مئات خلال الاضطرابات التي بدأت في فبراير شباط الماضي.

وفي يونيو الماضي خفض محللون في استطلاع أجرته رويترز وللمرة الثانية على التوالي توقعهم للنمو الاقتصادي بالبحرين عام ٢٠١١م الى ٢,٧٪ من ٣,٤٪ عقب أسوأ اضطرابات تشهدها البلاد منذ التسعينات مما يجعلها الاسوأ أداء في منطقة الخليج.

وأشار الاستطلاع الى أن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة المتوقع أن تشهد عجزا في الموازنة هذا العام. وتوقع أن تبلغ نسبة العجز ١,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي دون تغير عن التوقعات السابقة.

وقال المعراج ان حجم الاحتياطيات المسجلة لدى مصرف البحرين المركزي من ذهب ومعادن نفيسة وعملات أجنبية ارتفع بنسبة ١١,٥٪ الى ١,٧٠ مليار دينار (٤,٥ مليار دولار) في نهاية أبريل من ١,٥٣ مليار دينار في نهاية مارس.

وفي الشهر الماضي أقر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين موازنة حجمها ١٦,٤٤ مليار دولار للعامين القادمين بزيادة نسبتها ٤٤٪ في الإنفاق على الدعم وغيره من أوجه الانفاق العام.

وحددت البحرين سعر الريبو عند ٢,٢٥٪ وسعر الفائدة على ودائع أسبوع عند ٠,٥٠٪، وكانت آخر مرة خفضت فيها السعرين في سبتمبر ٢٠٠٩م.

العراق يعدل مشروع قانون النفط والغاز

□ بغداد/ وكالات

قال مكتب حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي ان العراق أدخل بعض التعديلات على مشروع قانون النفط الذي طال انتظاره والذي راجعته لجنة الطاقة بمجلس الوزراء.

ووقع العراق عدة عقود نفطية مع شركات دولية من المتوقع ان تحسن وضع البلد كمنتج عالمي للنفط لكن المستثمرين ينتظرون الموافقة على قانون النفط والغاز الذي سيوفر اطار عمل قانونيا لعمليات التنقيب.

وقال المكتب الاعلامي للشهرستاني في بيان صدر في وقت متأخر أمس الأول ان اللجنة برئاسة الشهرستاني ناقشت في اجتماعها يوم الخميس النسخة المعدلة من مشروع قانون النفط والغاز التي أحيلت الى وزارة النفط.

وأضاف البيان أن اللجنة قررت دراسة المسودة ورفع ملحوظاتها في الاجتماع التالي الذي سيعقد الاسبوع المقبل.

ولم ترد تفاصيل أخرى بشأن التعديلات ولم يتسن الاتصال بمسؤولين للتعليق.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧م، لكنه واجه معارضة أساسا من المنطقة الكردية المتمتعة بشبه حكم ذاتي وهي على خلاف مع بغداد بشأن اقتسام ايرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك الى جذب المستثمرين الاجانب.

وحدد العراق هدفا يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية الى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧م من نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا حاليا.

وأفاد بيان مكتب الشهرستاني الذي يتولى الاشراف على القطاع النفطي العراقي ان اجتماع يوم الخميس حضره كذلك وزراء النفط والكهرباء والموارد المائية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة.

عقد اجتماع وزراء مالية اليورو يعقد اليوم في بروكسل

بروكسل - سبأ

أعلن الاتحاد الاوربي أمس الجمعة ان اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو سيعقد اليوم السبت بدلا من موعده المقرر يوم الاحد المقبل في بروكسل.

وقال الناطق باسم الاتحاد الاوروبي اوليفييه بايلي في مؤتمر صحفي انه "تم ابلاغنا بموعد الاجتماع الجديد لوزراء مالية منطقة اليورو الـ١٧ يوم السبت بدلا من الاحد وسيجتمعون عبر الاتصال الفيديو".

وأكد بايلي أن رئيس المفوضية الاوربية خوسيه مانويل باروسو تسلم رسالة من رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو بشأن إصدار قرض مقدم من صندوق الدعم الهيكلي الاوروبي للحكومة اليونانية.

تباطؤ الإنتاج الصناعي البريطاني يثير مخاوف بشأن الانتعاش الاقتصادي

لندن- سبأ

شهد المصنعون البريطانيون أبطأ معدل نمو في نحو عامين الشهر الماضي عندما خفضت المصانع التعيينات وتراجعت الطلبيات الجديدة ما عزز المخاوف بشأن انتعاش الاقتصاد بشكل عام.

وعزا استطلاع اقتصادي نشر أمس الجمعة هذا التباطؤ إلى مجموعة من الأنباء السيئة التي وردت في الفترة الأخيرة عن الاقتصاد الذي يواجه صعوبات في كسب قوة دفع بعد انكماش مفاجيء في نهاية العام الماضي.

فقد خفض المستهلكون على وجه الخصوص إنفاقهم مع ارتفاع الأسعار وزيادة الضرائب وخفض الوظائف الحكومية ما أثر على ميزانياتهم.

وهبط مؤشر مديري المشتريات الذي تعده مؤسسة ماركت إلى أدنى مستوى في ٢١ شهرا عند ٥١,٣ نقطة في يونيو من ٥٢,٠ نقطة معدلة بالخفض في مايو وجاء أسوأ من متوسط توقعات المحللين بأن يستقر المؤشر على ٥٢,١ نقطة وهو ما يعادل القراءة الأولى للمؤشر في مايو.